المفاوضات هي السبيل الوحيد لحل عادل للمشكلة الارتيرية

لعله امر بالغ الدلالة ان تتسابق قوى اليمين العربي واجهزة الاعلام الرجعية والاستعمارية في عرض مبالغاتها عن القتال في ارتيريا. حتى جريدة "القدس" اصبحت ثورية وخصصت افتتاحية بعنوان "القذائف الاشتراكية تقتل الثوار"!

بقلم: بشير البرغوثي

فما السر في كل ذلك؟ جميع تلك القوى والاجهزة كانت مع قابوس وهو يحصد بواسطة القوات الاجنبية والمرتزقة ارواح الاطفال والنساء والثوار في ظفار.

اما الان حتى بدون بلوغ الاشتباكات في ارتيريا ذلك المستوى تخرج قوى اليمين العربي ولهجزته بمبالغاتها، وتتحدث عن تحذيرات قوى اليمين العربي ولهجزته بمبا

اما الان، حتى بدون بلوغ الاشتباكات في اريتريا ذلك المستوى تخرج قوى اليمين العربي ولهجزته بمبالغاتها، وتتحدث عن تحذيرات مزعومة لكل من الاتحاد السوفياتي وكوبا. وتمني نفسها بتصدع جبهة الصمود العربي بسبب الموقف من اريتريا، وتسعى بسبب اثارة الوقيعة بين سوريا والعراق من جهة والاتحاد السوفياتي وكوبا من جهة اخرى.

وهي تتمنى من كل قلبها ان يشتد القتال، وان تفشل جميع المساعي للتوصل الى حل سلمي للمشكلة القومية الاريترية. وبمساعدها في ذلك موقف اليميني المتعنت في الحركة الاريترية، بزعامة عثمان سبي الذي اصبح نجما تلفزيونيا في تلفزيونات السعودية والاردن وباقي التشكيلة المعروفة.

ولعل من المفيد ان نستذكر ان تلك القوى التي تتظاهر الان بتأييد الثورة الاريترية كانت تتعاملها كليا ايام هيلاسيلاسي، وتكيل المديح والثناء للامبراطور المعوز المرتبط بالامبريالية.

ولكن تأييد اليمين العربي للثورة الاريترية لا يحجب حقيقة وجود المشكلة القومية، ولا يلغي حق الشعب الارتيري في تقرير مصيره.

المشكلة القومية ليست مجردة

غير ان تأييد الرجعية وحماسها لتأييج الخلاف مع الحكومة الاثيوبية المعادية للامبريالية يقدم تأكيدا جديدا على ان الموقف من اية مشكلة قومية لا يمكن ان يكون مجردا بل مرتبط ومشروط بالواقع الملموس.

والواقع الملموس هنا هو الصراع القائم في افريقيا خاصة وفي العالم عموما بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة بزعامة الامبريالية الاميركية. وهو ايضا الحاجة لتعزيز النظام الثوري في اثيوبيا في مواجهة قوى الثورة المضادة، ولمصلحة حسم الصراع هنا لصالح قوى الثورة والتقدم في افريقيا.

المسؤوليات المشتركة للقوى الثورية

ومن هنا فان هذا الواقع يفرض مسؤوليات على مختلف القوى الثورية، ويشكل امتحانا لمدى ادراكها لمسؤولياتها واستيعابها للمهمات المطروحة امامها. ولذلك فان مهماتها المشتركة في مواجهة قوى الثورة المضادة والاستعمار تتطلب من الجميع ادراك التناقضات القائمة فيما بينها تحتل مركز التناقض الرئيسي مع الامبريالية، وتستنزف منها كل طاقاتها، بحيث لا يبقى لديها ما تستطيع به مواجهة قوى الثورة المضادة والتغلب عليها.

مجموعة من جنود الثورة الاثيوبية

وانطلاقا من هذا الادراك للمهمات المباشرة امام مختلف الحركات الثورية كانت الدعوة لحل الخلاف بين الثورة الاريترية وللنظام الثوري في اثيوبيا بالوسائل السلمية تجنبا لاستنزاف القوى، وتحسبا من مساعي اليمين لاحتواء الثورة الاريترية.

والحل السلمي المطروح لا ينبغي له ان يؤدي الى اضعاف اي من القوتين الثوريتين المتنازعتين. وخاصة القوة الرئيسية بينهما، لان اضعاف تلك القوة يعني تسهيل مهمة قوى الثورة المضادة الداخلية والخارجية لاسقاطها، ويعني بالضرورة ترك مكاسب القوة الاخرى في مهب الريح.

ومن السهل جدا تصور موقف الثورة الاريترية حتى في حالة تحقيقها كل مطالبها اذا سقط النظام الثوري في اثيوبيا وتولت السلطة القوى المرتبطة بالامبريالية الاميركية.

ان الثورة ستتحول الى تمرد في نظر اولئك الذين يغذون جناحها اليميني الان. وسوف ينفض حكام السعودية والسودان ومصر عنها ويتحولون الى اديس ابابا، لوضع اللمسات الاخيرة على مشروع حلف البحر الاحمر المرتبط بالولايات المتحدة.

واذا كان هناك من تخونه الذاكرة، فاننا نسمح لانفسنا بتذكيره بتأييد الشاه للثورة الكردية وليميننا بالذات ممثلا في البرازاني لقد تخلى عنها كليا مقابل نيله بعض المطالب من الحكومة العراقية.

موقف اليسار من الثورة الكردية

ولكن الثورة الكردية ممثلة بجناحها اليساري ادركت حاجات ومهمات الوضع الملموس. فقبلت بالتسوية السلمية مدركة ان المحافظة على السلطة المركزية المعادية للامبريالية هي المقدمة لحل المشكلة الكردية. وان تطور الديموقراطية (بالمعنى الشامل المحدود لها) هو الضمان للحل الديموقراطي لمشكلة القومية الكردية.

ولهذا عارض الجناح اليساري في الثورة الكردية في الانفصال عن العراق. منطلقا في ذلك من تقدير صحيح للموقف. وهو ان الانفصال سيضعف العراق والسلطة المعادية للامبريالية فيه، ويؤثر سلبيا على نضال القوى الديموقراطية فيه والمفترض ان تكون حليفة للثورة الكردية بمضمونها الديموقراطي، وسيجعل "الدولة الكردية" في حالة الانفصال اسيرة للحكومة الايرانية المرتبطة بالامبريالية.

واستنادا لذلك قبلت القوى اليسارية والديموقراطية في الثورة الكردية الحكم الذاتي والاصلاحات الديموقراطية المرتبطة به والمؤكدة للخصوصية القومية الكردية، وللمصالح المشتركة للقوى الديموقراطية والثورية والمعادية للامبريالية في داخل العراق ككل بغض النظر عن انتمائها القومي.

اما الجناح اليميني الذي كان بسبب طبيعته الطبقية يعارض البقاء ضمن الجمهورية العراقية بسبب خوفه على مصالحه الطبقية من الاصلاحات الديموقراطية وفي مقدمتها الاصلاح الزراعي، فقد ظل متمسكا بشعار الانفصال كي يحافظ على مصالح الاقطاعيين وكبار الملاكين. واستغل المشاعر القومية للاكراد كي يكسب التأييد لدعوته الى الانفصال وقد فشل في ذلك كما هو معروف.

البرازاني واسرائيل

ومنذ ايام نشر اريه اليتاف، في صحيفة يديعوت احرنوت، ذكرياته عن زياراته للبرازاني على راس وفد اسرائيلي في عام ١٩٦٦، وعن المساعدات الاسرائيلية "للانتفاضة المنسية".

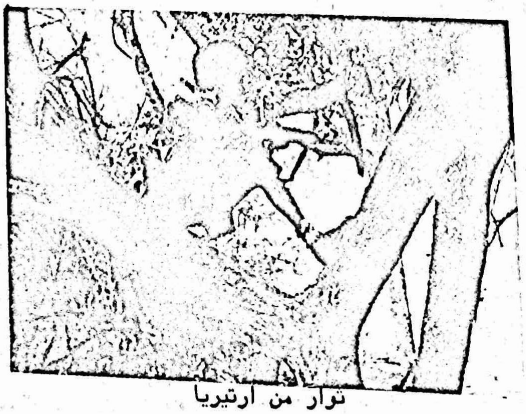

ثوار من ارتيريا

الاريترية ومن قبل القوى الوطنية العربية.

وسلاح الانفصال، اذا اخذ مجردا عن الوضع الملموس ومعزل

لمصلحة من تحتضن مصر ثوار ارتيريا

هذا الذي انتهى مصيره الى شقة في واشنطن ضيفا على الاستخبارات الاميركية. ومن الانصاف القول ان البرازاني لم يكن خائنا منذ البداية، وقد كان في مطالبه في العهد الملكي، متقدما على ذلك العهد، وممثلا الى حد كبير لطموح العرب والاكراد للديموقراطية ومنها المساواة في الحقوق القومية.

ولكن تطور العراق قد سبقه فاراد الانفصال عنه للمحافظة على مصالح طبقته فارتمى، بالضرورة، في احضان الرجعية العالمية.

والذين يظنون، من بين قادة الثورة الاريترية، ان التعاون مع دول اليمين العربي هو مجرد تاكتيك يقعون في خطأ مميت.

تجربة جنبلاط

وبدون ان نسيء، ولو للحظة، الى ذكرى المناضل العربي البارز كمال جنبلاط، نقول انه وقع في هذا الخطأ فدفع حياته ثمنا وذلك حينما اعتمد على الوعود المصرية السعودية بالدعم في مواجهة سوريا والانعزاليين ورفض اتفاق اذار ١٩٧٦ الذي قبلت به منظمة التحرير وكان يمثل حلا وسطا ضمن توازن القوى الذي كان قائما انذاك لصالح الفلسطينيين والحركة الوطنية التقدمية اللبنانية.

ولم يكن هذا الاعتماد على وعود اليمين المصري السعودي واقعيا. اطلاقا، وليس من المعقول ان تؤيد قوى الثورة المضادة ممثلة في حكام مصر والسعودية قوى ثورية للوصول الى هدفها الاستراتيجي.

بل ان هذا التأييد السعودي المصري كان مجرد تاكتيك، كما برهنت الوقائع فيما بعد، لاخضاع سوريا وجرها الى مائدة مؤتمر الرياض، ولما صفيت التناقضات الثانوية بين دول مؤتمر الرياض تخلت مصر والسعودية عن جنبلاط واطلقت يد سوريا في لبنان ودفع الزعيم اللبناني حياته ثمنا لحسن النية.

هذه الامثلة وهي ليست كل الامثلة ينبغي ان تكون موضع اعتبار وتمحيص من قبل قادة الثورة الاريترية ومن قبل القوى الوطنية العربية.

ضرورة تقدير الظرف

ومع الاقرار بان ظروف اريتريا تختلف، لكن الثوار الاريتريين مطالبون بان يعوا جيدا طبيعة الظرف وان ينطلقوا في مواقفهم من تقدير واقعي لمصالح الحركة الثورية. لان هذا التقدير الصائب والواقعي هو المعيار لعدالة اي مطلب قومي او سياسي

وبغير ذلك تعزل الثورة الاريتيرية نفسها عن الحركة الثورية الافريقية والعالمية، وتضيع فرصتها للتوصل الى حل ديموقراطي عادل حتى ولو انتصرت عسكريا. لان اليمين الذي اعتمدت عليه سيربطها بعلاقات التبعية للامبريالية، وسيقضي على القوى الثورية في اريتريا التي تكون قد فقدت عنصرا اساسيا من عناصر قوتها وهو التحالف مع الحركة الثورية العالمية، وسيمكن لليمين المشبوه السيطرة واغلاق الباب في وجه الطموحات التي ظن الثوار انهم بتشبثهم بمواقفهم العالية سيتمكنون من تحقيقها. وعندها سيجد هؤلاء الثوار ان لا مناص امامهم من التوجه الى اديس ابابا الثورية للعمل معها ومنها من اجل استعادة اريتريا للجبهة الثورية.

الافضل اختصار الطريق

فلماذا اذن لا يختصر هذا الطريق الشاق، ولماذا لا تجري المفاوضات على اساس مقترحات المجلس الثوري العسكري الاثيوبي التي تعترف لاريتريا بالحقوق القومية، وبالحكم الذاتي.

ان قوى تجمعها مصالح مشتركة في النضال ضد الامبريالية ومن اجل الديموقراطية والتقدم الاجتماعي، ليس صعبا عليها فوق هذه الارضية المشتركة الواسعة ان تجد حلا سلميا للنزاع القائم بينها، خاصة وان حل المشكلة القومية يهدف في الاساس لتمكين تلك القومية من تطوير حياتها المستقلة في ظل الحرية والديموقراطية ومن اجل التقدم الاجتماعي.

وهذه الاهداف تضمنها المقترحات المطروحة ضمن وحدة فيدرالية مع النظام الثوري الاثيوبي الذي يتجه هو الاخر نحو تحقيق تلك الاهداف.

وكلمة اخيرة لا بد منها، وهي ان هذا المطلب من الثورة الاريترية لا يعكس تميزا ضدها بل تميزا لمصالح الحركة الثورية بمجموعها التي ينبغي ان تكون في مركز اعتبار الثورة الاريترية اذا ارادت حقا ان لا تسير في طريق البرازاني، واذا ارادت ان تبرر شرعيتها وجدارتها وتحقق العادل من اهدافها.